دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي : دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام الجزائر

The Role of Islamic Finance in Promoting Inclusion, Case Study : A Sample of Customers of Al Baraka Bank and Al Salam Bank Algeria

دريد حنان*

مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، جامعة العربي التبسي، الجزائر

hanane.drid@univ-tebessa.dz

غريب الطاوس

مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، جامعة العربي التبسي، الجزائر

taoues.ghrieb@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2020/12/01 تاريخ القبول: 2021/03/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نظام التمويل الإسلامي كإحدى القنوات المحتملة التي يمكن من خلالها توسيع نطاق الشمول المالي، وذلك باستقطاب أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع ومؤسساته، ولإثراء الإطار النظري فقد تم التطرق لدراسة حالة استهدفت عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام في الجزائر، حيث اعتمدت الدراسة منهجا وصفيا تحليليا لمعرفة دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي وتحليل العلاقة بينهما، وذلك من خلال استخدام جملة من الأدوات لجمع المعلومات وكان أهمها الاستبيان، والاعتماد على الأساليب الإحصائية والاستدلالية. ولقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج لعل أبرزها أن التمويل الإسلامي يعد من أهم الآليات المناسبة لإيجاد حلول من شأنها إتاحة الخدمات والمنتجات المالية وتسهيل الوصول إليها واستخدامها، خصوصا الشرائح المقصاة طواعية بسبب معتقد ديني أو ثقافي، ومن ثم خرجت هذه الدراسة بعدد من التوصيات لعل أهمها ضرورة تعزيز التثقيف المالي وكذلك مواكبة التكنولوجيا المالية.

الكلمات المفتاحية: بنك البركة ومصرف السلام الجزائر؛ تمويل إسلامي؛ صيغ تمويل إسلامي؛ شمول مالي؛ مؤشرات.

Abstract :

This study aims to identify the Islamic finance system as one of the possible channels through which financial inclusion can be expanded, by attracting the largest possible number of segments of society and its institutions. To enrich the theoretical side, a case study was addressed targeting a sample of Baraka Bank and Salam Bank customers in Algeria, where the study adopted an analytical and descriptive approach to know the role of Islamic finance on enhancing financial inclusion and analyzing the relationship between them, through the use of a number of tools to collect information, the most important of which was the questionnaire. The study concluded several results, perhaps most notably that Islamic finance is one of the most appropriate mechanisms for finding solutions that provide financial services and products and facilitate access to and use of them, especially the segments voluntarily excluded because of a religious or cultural belief. Then this study came out with a number of recommendations, perhaps the most important of which is the necessity of enhancing financial education as well as keeping up with financial technology.

Key Words: Islamic finance; Islamic financing formulas; Financial inclusion; Indicators of financial inclusion; Al Baraka Bank and Al Salam Bank Algeria.

JEL Classification: G21; P34; E50

*مرسل المقال: دريد حنان (*hanane.drid@univ-tebessa.dz*)

المقدمة:

لعقود من الزمن ولأسباب عدة لم تجد الدول الإسلامية مفرا من التعامل وفق نظام تقليدي قائم على الفائدة، يرتكز في نشاطه على الإقراض والاقتراض مقابل فائدة محددة مسبقا، الشيء الذي أحدث نوعا من المفارقة بين ما يتطلبه واقع الاقتصاد والتنمية، وما تمليه المعتقدات الدينية بين أوساط المجتمع، وفي ظل التعثرات المتوالية للنظام التقليدي وما تعكسه الأزمة المالية سنة 2008، مما أحدث فجوة بين الاقتصاد الحقيقي والقطاع المالي، الشيء الذي أدى إلى تسليط الضوء على مزايا هذا النظام وكيفية قدرته على تفادي الأزمات المالية، وهو ما يراه العديد من صانعي السياسات الاقتصادية والمالية على أنه قد تكون هناك جدوى من كفاءته وما يحمله في طياته من حلول للآثار السلبية التي عصفت بالنظام الرأسمالي.

ولفهم الأسباب الرئيسية التي أدت إلى إقصاء العديد من شرائح المجتمعات الإسلامية للاستفادة من مختلف التمويلات، تعين على صانعي السياسات المالية والاقتصادية تصميم العديد من القوانين والضوابط التي من شأنها الحد من الآثار السلبية للإقصاء المالي وزيادة الاستفادة أكثر من الخدمات المالية، ومن ثم تشجيع الوصول إلى شمول مالي يساهم بطريقة أو بأخرى في النمو الاقتصادي والكفاءة المالية، والعمل على تحسين المستوى المعيشي لمختلف شرائح المجتمع وعلى وجه الخصوص الفئة الفقيرة ومحدودي الدخل، لذلك ازداد الاهتمام الدولي في تحقيق الشمول المالي من خلال تعزيز وتسهيل وصول واستخدام كافة فئات المجتمع لخدمات ومنتجات مالية متنوعة ومبتكرة وبأقل التكاليف. ومن أجل الإحاطة بكل جوانب موضوع البحث يمكن طرح الإشكالية الآتية :**ما مدى مساهمة التمويل الإسلامي في إيجاد الحلول لتعزيز شمول مالي قائم على تقديم منتجات وخدمات مالية أفضل لمختلف شرائح المجتمع؟**

فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق الأهداف السابقة تم صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

الفرضية الرئيسية: يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمويل الإسلامي والشمول المالي لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام.

وتندرج ضمنها الفرضيات الفرعية الآتية:

- يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمويل الإسلامي والوصول إلى الخدمات المالية لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام.

- يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمويل الإسلامي واستخدام الخدمات المالية لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام.

- يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمويل الإسلامي وحماية المستهلك لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام.

– يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمويل الإسلامي والتثقيف المالي لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام.

– يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمويل الإسلامي والراحة والسهولة والقدرة على تحمل التكاليف لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في مدى ساهمة التمويل الإسلامي في تحقيق الشمول المالي عن طريق تفادي الإقصاء المالي والوصول إلى الفئات المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وتثقيفهم ماليا للاستفادة أكثر من الفرص المتاحة أمامهم في استخدام المنتجات والخدمات المالية.

الدراسات السابقة:

– دراسة بن عيشوبة رفيقة بعنوان: "صناعة التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي– دراسة حالة الدول العربية–": نشرت هذه الدراسة كمقال في مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، الجزائر المجلد 9، العدد 02، 2018. وتهدف هذه الدراسة للبحث في واقع الشمول المالي و كذا واقع قطاعات التمويل الإسلامي وهذا على مستوى العالم و الوطن العربي ، مع بيان الدور الذي يمكن أن تؤديه قطاعات التمويل الإسلامي باعتبارها أحد أهم مصادر التمويل للشرائح المهمشة ماليا في الدول العربية. وتوصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى النتائج الموالية: مستويات الشمول المالي تتفاوت بدرجة كبيرة فيما بين الدول العربية، فبعض هذه الدول في وضع أفضل نسبيا على صعيد مؤشرات الشمول المالي، إلا أن الحاجة تبرز لتحسين الوصول الخدمات المالية لدى جميع الدول العربية دون استثناء؛ قطاعات التمويل الإسلامي كان لها دور كبير في تحسين مستويات الشمول المالي لدى الكثير من الدول العربية وعلى وجه الخصوص دول مجلس التعاون الخليجي؛ هناك شريحة كبيرة من مواطني هذه الدول لا يزلون يقصون أنفسهم عمدا من الاستفادة من الخدمات المالية المتوفرة لأسباب دينية.

– دراسة Mahmoud Mohieldin, Zamir Iqbal, Ahmed Rostom, Xiaochen Fu بعنوان: The Role of Islamic Finance in Enhancing Financial Inclusion in Organization of Islamic Cooperation (OIC) Countries "

عنوانها بالعربية: "دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي في دول منظمة التعاون الإسلامي"، معدة من طرف مجموعة عمل الاقتصاد والتمويل الإسلامي التابعة للبنك الدولي، عرضت كمداخلة في المؤتمر الدولي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي في الدوحة، قطر، 19-21 ديسمبر 2011. وتحدد الورقة الثغرات الموجودة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، أي التمويل الأصغر المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحالة أدوات إعادة التوزيع التقليدية. توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها الآتي: يقدم الإسلام مجموعة غنية من الأدوات والمناهج غير التقليدية ، والتي يمكن أن تؤدي إلى الحد من الفقر وعدم المساواة في البلدان الإسلامية المنكوبة؛ على صانعي السياسات في البلدان الإسلامية الجادين في تعزيز الشمول المالي استغلال إمكانات الأدوات الإسلامية لتحقيق هذا الهدف والتركيز على تحسين البنية التحتية التنظيمية والمالية لتعزيز بيئة مواتية؛ أصبح الشمول المالي أولوية متزايدة بالنسبة لواضعي السياسات في جميع أنحاء العالم، وهناك إدراك متزايد بضرورة اتخاذ تدابير من

أجل: تحفيز استثمارات القطاع الخاص لصالح الأفراد ذوي الدخل المنخفض والشركات الصغيرة والمتوسطة؛ إزالة الحواجز التي تعترض سبيل المؤسسات والبنية التحتية للمساعدة في تقديم الخدمات المالية يقوم مقدموا الخدمات بتوسيع الخدمات على نحو مستدام؛ تشجيع تنويع المنتجات وتحسين إدارة المخاطر؛ يسرد الإطار المبادئ التوجيهية الرئيسية التي صاغتها مجموعة العشرين لإدماجها ماليًا. هذه المبادئ هي نقطة انطلاق جيدة لصياغة السياسة لتصميم إطار عام لمعالجة قضية الشمول المالي.

ومما سبق يمكن القول أن الدراسات السابقة قد ركزت على جانبين أساسيين هما: تقديم رؤية تحليلية لنظام التمويل الإسلامي من خلال استقطاب الشرائح المستبعدة ماليا لأسباب دينية وثقافية من ذوي الدخل المنخفض، وذلك بتوفير التمويل الذي يحكمه ضوابط وأسس الشريعة الإسلامية تزامنا مع الطلب المتزايد على هذا النوع من التمويلات، أما الجانب الثاني يتمثل في توضيح مفهوم الشمول المالي وتشخيص واقعه ومدى تحققه من خلال مؤشراته والعوامل التي تحد من توسعه وانتشاره، وكذا من حيث تطبيق آليات تعزيزه باعتباره مدخلا هاما لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا بتقديم خدمات ترقى إلى مستويات الجودة في الخدمات المالية التي ترغب فيها الشرائح المستهدفة عن طريق تسهيل الوصول إليها واستخدامها. إلا أنه من خلال هذه الدراسة سيتم الآتي:

– معالجة فجوة بحثية جديدة ربطت بين التمويل الإسلامي وأبعاد الشمول المالي،

– تسليط الضوء على أهم صيغ التمويل الإسلامي المعمول بها في البنوك الإسلامية الجزائرية وهي المرابحة، الإجارة، السلم والاستصناع، التي تعد من أدوات تقاسم المخاطر، وبالتالي تم التركيز على دور أدوات المخاطر في تعزيز الشمول المالي. ومن أجل ذلك تم إسقاط الدراسة على عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام الجزائر.

منهج الدراسة: تم إعداد هذه الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي، وذلك من خلال الرجوع إلى مختلف الأدبيات والتطبيقات ذات الصلة بالمشكلة موضوع الدراسة، والذي ينسجم مع طبيعته من خلال مراجعة المعلومات والبيانات المتوفرة حول التمويل الإسلامي والشمول المالي، كما تم أيضا اعتماد المنهج التحليلي انطلاقا من القيام بتجميع استطلاعات الآراء لعينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام، ومعالجتها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss ثم تحليلها لاستخلاص النتائج والوصول إلى الاقتراحات والتوصيات.

I. الإطار النظري للتمويل الإسلامي:

1. تعريف التمويل الإسلامي:

يعرف التمويل الإسلامي بأنه: " الثقة التي يوليها المصرف الإسلامي للمتعامل معه لإتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه وفق صيغة شرعية محددة في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة، ويتم التعامل فيه بشروط محددة مقابل عائد مادي متفق عليه" (سليمان، 2002). فالتمويل الإسلامي يضم العديد من الجوانب أهمها الآتي: تقديم تمويل عيني أو معنوي؛ توافق هذا التمويل مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛ تعدد صيغ هذا التمويل مما يجعلها تتناسب مع احتياجات كل القطاعات؛ مساهمة هذا التمويل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2. صيغ التمويل الإسلامي:

1.2. الصيغ المستندة على عقود المشاركات :

تتمثل صيغ التمويل المستندة على عقود المشاركات في الآتي:

الجدول رقم 01: " مقارنة بين الصيغ المستندة على عقود المشاركات"

الصيغة	طبيعة المشاركة	ملكية رأس المال	الربح	الخسارة	المدة الزمنية
المشاركة	مال ومال	مشتركة	نسبة شائعة من صافي الربح	مشتركة وعلى قدر رأس المال	قصيرة أو طويلة
المضاربة	مال وعمل	لرب العمل فقط	نسبة شائعة من صافي الربح	على رب العمل والعامل يخسر جهده	قصيرة
المزارعة	أرض وعمل	لصاحب الأرض	حصة من الناتج	على مالك الأرض والعامل يخسر جهده	قصيرة
المساقاة	أرض وعمل	لصاحب الأرض	حصة من الناتج	على مالك الأرض والعامل يخسر جهده	قصيرة
المغارسة	أرض وعمل	مشتركة	حصة من الأرض والشجر	مشتركة وعلى قدر النسبة المتفق عليها	طويلة

المصدر: أحمد محمد محمود نصار، "خصائص عقود المشاركات ومدى الاستفادة منها في التمويل الإسلامي –دراسة فقهية ومالية"، المجلة القضائية، معهد الاقتصاد الإسلامي، المملكة العربية السعودية، العدد السابع ، 2003 ، ص: 166.

2.2. الصيغ المستندة على المداينات :

أ. التمويل بالمرابحة: تتم المرابحة البسيطة أو العادية بين طرفين، أحدهما يمتلك السلعة والتي يكون اشتراها في وقت سابق واحتفظ بها، إلى أن يظهر الطرف الآخر الذي يرغب بشرائها مقابل الثمن الذي اشتراها بها الطرف الأول بالإضافة إلى ربح معلوم وتعني بيع المالك لسلعة يملكها أصلا بمثل الثمن الأول وزيادة ربح. وقد تم تطوير المرابحة البسيطة لتتلاءم مع العمل المصرفي الإسلامي لتصبح المرابحة للآمر بالشراء وهي تعني أن يطلب العمل من البنك الإسلامي شراء سلعة معينة محددة بعد الاتفاق على تكلفة الشراء وربح البنك الإسلامي، على أن يسدد العميل ثمن البيع المتفق عليه دفعة واحدة بالكامل أو آجلا أو على أقساط محددة مبالغها واستحقاقها، وذلك وفقا للشروط المتفق عليها مسبقا. (حلموس و كزيز، جوان 2017).

ب. التمويل بالسلم: يعرف للتمويل بالسلم يأنه: " هو بيع مواد موصوفة في الذمة يتم تسليمها في أجل لاحق، بثمن عاجل، فالمبيع في عقد السلم مؤخر التسليم، لكنه محدد المواصفات بصورة تنفي الجهالة، ومن مواد يمكن توفيرها في موعد التسليم" (ولد عالي، 2011).

ج. التمويل بالإستصناع: يمكن تعريف الإستصناع بأنه: " عقد يتعهد بموجبه طرف بإنتاج شيء معين وفقا لمواصفات محددة تم الاتفاق بشأنها وبسعر محدد، وتاريخ تسليم محدد، ويشمل هذا التعهد كل خطوات الإنتاج من تصنيع، إنشاء، تجميع، تغليف، ولا يشترط أن يقوم الطرف المتعهد بتنفيذ العمل المطلوب بنفسه، إذ بإمكانه أن يتعهد بذلك العمل أو بجزء منه إلى جهات أخرى تنفذه تحت إشرافه ومسؤوليته ". (عربيات، 2009)

د. التمويل بالإجارة: تعرف الإجارة بأنها: "عقد على منفعة مباحة ومعلومة، لمدة معلومة، من عين معينة أو موصوفة بالذمة، أو عمل معلوم بعوض معلوم "(إدارة الإفتاء، 2019).

3.2. الصيغ المستندة على البر والإحسان (التمويل التكافلي):

من باب البر والإحسان والتكافل بين أفراد المجتمع، شرع الإسلام بعض الأساليب الغير تعاقدية (الغير رسمية)، تعمل في مجال التكافل والتآزر بين أفراد المجتمع الواحد، والتي يمكن تقسيمها كالآتي:

أ. **القرض الحسن:** يعرف القرض بأنه: " قرض دون فائدة مع تيسير عملية رده، ويقدم هذا النوع من التمويل خدمة للمشروعات الصغيرة التي يقوم بها غالبا الشباب الذين يحتاجون لتغطية نفقاتهم في استثمار معين "(بقاش و بن دادة، 2019)

ب. **الزكاة:** تعرف الزكاة بأنها:" حق مفروض في أموال مخصوصة على وجه مخصوص لفئات مخصوصة، وهي فريضة عينية إذا توافرت شروط وجوبها" (سعداوي و بولعسل، يومي 20-21 ماي 2013). كما تعتبر الزكاة من الناحية الاقتصادية وسيلة لمنع تركز الثروة في يد فئة قليلة من الأفراد وبالتالي إنتشاره بين أوساط المجتمع، الحافز الذي يزيد من الاستثمار في مشروعات إنتاجية مربحة وبعث روح المنافسة والتقليل من ظاهرة الإحتكار في المشروعات من قبل أصحاب رؤوس الأموال. (الإسلامية، 2015)

ج. **الوقف:** يعرف الوقف بأنه" هو جعل منفعة مملوك أو غلته مستحق مدة ما يراه" (ذهب و وثيق، أوت 2020) بمعنى أنه تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة على بر وقربة، بحيث يصرف ريعه إلى جهة معينة تقربا إلى الله عز وجل، والمراد بالأصل كل ما ينتفع به مع بقاء عينه، فالوقف يعتبر من أهم الأساليب المالية في النظام الإسلامي لتحقيق التنمية الشاملة خاصة الاقتصادية والاجتماعية منها.

II. الإطار النظري للشمول المالي:

1. تعريف الشمول المالي:

صدرت عدة تعريفات للشمول المالي من جهات مختصة مختلفة، حيث كان أبرزها التعريف الصادر عن مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) ليعرف الشمول المالي بأنه: " نفاذ كافة فئات المجتمع منها والميسورة إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة" (يسر، 2019). ويعرفه مركز الشمول المالي في واشنطن بأنه: "الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول لمجموعة كاملة من الخدمات ذات الجودة وبأسعار مناسبة وأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء" (سعدان و محاجبية، 2018).

كما يتضمن مفهوم الشمول المالي، حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، بغرض تفادي لجوء البعض منهم إلى قنوات ووسائل غير رسمية والتي لا تخضع لجهات الرقابة والإشراف، وتعتمد في غالب الأحيان أسعار مرتفعة" (يسر، 2019).

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن استخلاص أهم الجوانب التي يرتكز عليها وهي كالآتي:

– الحصول على (الوصول إلى) المنتجات والخدمات المالية، وذلك بتوفير خدمات مالية رسمية ومنظمة، وقرب المسافة والقدرة على تحمل التكاليف؛

- القدرة المالية أي إدارة الأموال والتخطيط للمستقبل والتعامل مع الضائقة المالية؛
- استخدام المنتجات والخدمات المالية وذلك من حيث الانتظام، التكرار ومدة الاستخدام.
- جودة الخدمات والمنتجات المالية من خلال تصميم الخدمات وفق احتياجات العملاء وتطويرها لتشمل كافة فئات المجتمع.
- فعالية التنظيم والرقابة، بغرض ضمان تقديم منتجات وخدمات مالية في بيئة يسودها الاستقرار المالي
- الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل وسكان المناطق النائية والنساء.

وفي الأخير الشمول المالي يشمل نسبة الأفراد الذين يستخدمون الخدمات المالية فعدم الاستخدام لا يعني بالضرورة صعوبة الحصول على هذه الخدمات، فقد يكون بعض الأفراد قادرين على الحصول على هذه الخدمات ولكنهم لا يميلون لاستخدام خدمات مالية معينة إما لأسباب ثقافية أو دينية.

2. أبعاد ومؤشرات الشمول المالي:

1.2. أبعاد الشمول المالي:

يمكن توضيح الأبعاد الرئيسية للشمول المالي من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم 01: " أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه"

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: حنين محمد بدر عجوز، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء، **مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير**، إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2017، ص ص: 16-18.

تتمثل أبعاد الشمول المالي في الآتي: (شنبي و بن لخضر، 2018)

أ. الوصول للخدمات المالية: يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية.

ب. استخدام الخدمات المالية: يشير استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية والذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

ج. جودة الخدمات المالية: تعتبر جودة الخدمات المالية مقياسا يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، وتشمل الجودة آراء ومواقف العملاء اتجاه طلب الخدمة المالية.

2.2. مؤشرات الشمول المالي:

وضع البنك الدولي سنة 2011 مؤشرات لقياس الشمول المالي والتي تعد كقاعدة بيانات حيث أصبحت من أهم المؤشرات المرجعية للتعرف على درجة الشمول المالي في الدول، ويمكن عرضها في الآتي: (زهراء، 2017)

أ. مؤشر إمتلاك الأفراد البالغين لحسابات مصرفية في مؤسسات مالية رسمية: هو مؤشر الشمول المالي العام، حيث يتم بواسطته مقارنة الدول وفق نسبة الشمول المالي العالمي لامتلاك الأفراد البالغين (15) سنة فما فوق لحسابات مصرفية في مؤسسات مصرفية رسمية.

ب. مؤشر الوصول إلى الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية: يقيس إمكانية الأفراد البالغين (15) سنة فما فوق وقدرتهم على الوصول إلى الخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية، كالبطاقات الائتمانية والصرافات الآلية.

ج. مؤشر استخدام الحسابات المصرفية: يعد هذا المؤشر من مؤشرات الشمول المالي، ويتضمن قياس مدى استخدام الأفراد البالغين (15) سنة فما فوق للخدمات المالية مثل استخدام الحسابات المصرفية في دفع الأجور وفي دفع فواتير الشراء.

د. مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية: يقيس مدى قيام الأفراد البالغين (15) سنة فما فوق بالادخار في المؤسسات المالية الرسمية.

هـ. مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية: يقيس هذا المؤشر مدى اقتراض الأفراد البالغين من المؤسسات المالية الرسمية.

3.2. آليات تعزيز الشمول المالي:

في ضوء الجهود المبذولة لترسيخ مبدأ الشمول المالي والذي أصبح يمثل أولوية خاصة لواضعي السياسات والهيئات التنظيمية ووكالات التنمية في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يتطلب وضع سياسات وآليات لتطبيقه. وتتمثل آليات تعزيز الشمول المالي في الآتي: (سعدان و محاجبية، 2018)

– حماية مستهلكي الخدمات المالية من أجل زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي.

– دعم البنية التحتية المالية من خلال الآتي:

- توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح.
- تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسيع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية.
- الاستفادة من التطور التكنولوجي بالعمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات.
- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع.
- التثقيف المالي لتعزيز الوعي والمعرفة المالية خاصة لدى الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وهي فئة الشباب والنساء.
- تعزيز تنوع المؤسسات المالية لدى القطاعات المالية الشاملة بهدف تطوير القطاع المالي وتعزيزه، للوصول إلى توفير خدمات مالية لكافة شرائح المجتمع ومؤسساته. (بوقرة، 2018)
- تسهيل استخدام التكنولوجيات ودخول المؤسسات المبتكرة، وذلك من أجل خفض تكاليف المعاملات وتقديم خدمات مالية مناسبة للعملاء.
- التوسع في قنوات التسليم ذات التكلفة المناسبة بهدف زيادة وجود مقدمي الخدمات المالية بتكلفة مناسبة، مع تقديم مزايا للعملاء الذين يستخدمون هذه الطرق.
- الاستثمار في التكنولوجيا واستخدامها لتسهيل عملية الرقابة والإشراف
- تشجيع تطوير المنتجات المالية المبتكرة منخفضة التكلفة، مثل الحسابات المصرفية والتأمين متناهي الصغر والتي تلبي احتياجات العملاء من ذوي الدخل المنخفض.

III. دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي لخدمات بنك البركة ومصرف السلام الجزائر:

1. خدمات بنك البركة ومصرف السلام وانتشارهما جغرافيا:

بنك البركة الجزائر هو أول مصرف برأس مال مختلط (عام وخاص)، تم إنشائه في 20 ماي 1991، وبدأ بمزاولة نشاطا ته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991، أما في ما يخص المساهمين، فهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين) في إطار القانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات والموافقة لمبادئ أحكام الشريعة الإسلامية. (بنك البركة الجزائري)، وتتمثل أهم الخدمات التي يقدمها في الآتي:

الجدول رقم 02: " خدمات بنك البركة الجزائر والخدمات المستحدثة"

الخدمات المقدمة للمؤسسات	الخدمات المقدمة للأفراد	الخدمات المقدمة للمهنيين	الخدمات الإلكترونية
المرابحات، البيع لأجل، بيع السلم، الإجارة، الاستصناع، المشاركة، المضاربة، - منتجات تسهل تنفيذ عمليات التجارة الخارجية وتوفر حلول فعالة تخدم عملائه في إطار وسائل الدفع الدولية كالتحويل الحر، التحصيلات والاعتمادات المستندية والكفالات الدولية.	- عودة التمويل الاستهلاكي إعادة بعث منتوجه "سيارة البركة" - برامج تمويلات عقارية ميسرة "دار البركة" للمستهلك الجزائري سواء كان مقيما بالجزائر أو خارجها، من خلال صيغ الإجارة المنتهية بالتمليك، الاستصناع، والإجارة الموصوفة في الذمة، وغيرها ويعرض البنك من خلال هذه الصيغ تمويل اقتناء السكنات أو بنائها أو توسيعها أو تهيئتها.	المرابحات، البيع لأجل، بيع السلم، الإجارة، الاستصناع، المشاركة، المضاربة، وفي مجال الاستثمار (ادخار)، يقترح للمهنيين الراغبين في تنمية أموالهم في مختلف أنواع حسابات الاستثمار والودائع، بالمبالغ والمدد التي يرغبونها. ويتم احتساب الأرباح على حسب نظام توزيع الأرباح المتفق عليه مسبقا تماشيا مع معايير الأحكام الشرعية الخاصة بعمليات المضاربة.	البركة نات المهنيين والشركات؛البركة App.dz؛ خدمة تحويل الأموال عن طريق وسائل الدفع الآلية؛ المصرف عبر النت والموبايل؛ خدمة الرسائل القصيرة؛ بطاقات الدفع الالكتروني متوافرة مجانا؛ محطات الدفع الالكتروني TPE؛ الشبابيك الآلية GAB ؛ البركو سمارت؛ البطاقة الإلكترونية لبركة CIB

المصدر: (بنك البركة الجزائري)

أما مصرف السلام الجزائر فهو بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، و وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته . كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة. وهو يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية، بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد، ويقترح مصرف السلام الجزائر مجموعة منتجات وخدمات مبتكرة مما صاغته الصيرفة المعاصرة ويحرص على حسن تقديمها، فيمول المشاريع الاستثمارية وكافة الاحتياجات في مجال الاستغلال، والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية منها: المشاركة؛ المضاربة؛ الإجارة؛ المرابحة؛ الإستصناع؛ السلم؛ البيع بالتقسيط؛ البيع الآجل وغيرها ومن الخدمات الآتي: (مصرف السلام الجزائر).

الجدول رقم 03: " خدمات مصرف السلام الجزائر والخدمات المستحدثة"

الأفراد	الشركات	الخدمات عبر الأنترنيت
حساب السلام، السلام مباشر، السلام سمارت بنكينغ، بطاقة الدفع الآمنة، بطاقة التوفير أمنيتي، خدمة الدفع عبر الأنترنيت E-Amina، دفتر استثمار أمنيتي، دفتر الاستثمار هديتي، دفتر الاستثمار عمرتي، حسابات الاستثمار، سندات الاستثمار، السلام فيزا مسبقة الدفع، السلام فيزا كلاسيكية، السلام فيزا الذهبية، السلام بلاتنيوم، السلام تيسير لتمويل السيات، السلام تسيير للدراجات النارية، الخزانات الحديدة أمان، دار السلام لامتلاك منزل أو تهيئته أو بناء أو توسيع أو استئجار، دار السلام LPP و LPA.	الحساب الجاري، السلام استثمار، السلام مباشر، السلام سمارت بنكنغ، جهاز الدفع الإلكتروني TPE، التمويلات، السلام إيجار، السلام إيجار ليزمد، الاعتماد المستندي، التسليم المستندي E-PREDOM، E-CREDOC، مايل سويفت، شبكة البنوك المراسلة، كفالة، الخزانات الحديدية أمان	E-PREDOM، E-CREDOC، السلام مباشر للشركات، والأفراد، السلام سمارت بنكنغ للشركات والأفراد، بالإضافة إلى بطاقات المتونعة ومنها: بطاقة الدفع آمنة، بطاقة التوفير أمنيتي، السلام فيزا، مسبقة الدفع، السلام فيزا كلاسيكية، السلام فيزا الذهبية، السلام فيزا بلاتنيوم، ماكينات الدفع الإلكتروني

المصدر: (مصرف السلام الجزائر)

وفيما يخص الانتشار الجغرافي ولمزيد تقريب الخدمات من الأفراد، بلغ عدد فروع بنك البركة الجزائر 31 فرعا (بنك البركة الجزائري). أما مصرف السلام الجزائر فهو ينشط في تنويع خدماته والتقرب من عملائه من خلال انتشار فروعه في مختلف الولايات والبالغ عددها 18 فرعا. (مصرف السلام الجزائر)

2. مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في كل من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام، الذين لديهم حسابات مصرفية، واستهدفت الدراسة عينة من بعضهم بطريقة عشوائية، ونظرا للظروف التي تمر بها البلاد في الوقت الراهن، ولضمان مصداقية نتائج الدراسة فقد تم توزيع الاستبيان إلكترونيا على الأشخاص الذين تعاملوا فعليا مع البنوك الإسلامية، ليتم الاعتماد على131 استبيان قابل للتحليل.

3. أداة الدراسة:

تم تصميم الاستمارة كأداة للمساعدة في الحصول على المعلومات، وقد اشتملت 47 سؤالا متسلسلا مقسمة إلى جزئين؛ الجزء الأول: خاص بالأسئلة المتعلقة بالبيانات الشخصية والوظيفية، أما الثاني فقد تضمن مجموعة من العبارات الخاصة بالشمول المالي موزعة على المحاور الفرعية الآتية: الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، وأخيرا جودة الخدمات المالية المعبر عنها بحماية المستهلك، التثقيف المالي والراحة والسهولة والقدرة على تحمل التكاليف.

4. اختبار صدق وثبات الاستبيان:

يمكن التحقق من ثبات الاستبيان عن طريق حساب معامل ألفا كرونباخ لتكون أدنى قيمة مقبولة له هي 0,6، ووفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي Spss، يتضح أن قيمة معامل ألفا كرونباخ للدرجة الكلية كانت 84,7% وهي أكبر من أدنى قيمة مقبولة لمعامل الثبات، مما يؤكد ثبات الاستبيان وصلاحيته للتحليل والوثوق في النتائج التي

سيتم التوصل إليها. أما صدق الاتساق الداخلي فيقصد به مدى اتساق كل عبارة من العبارات المتعلقة بموضوع الدراسة مع الدرجة الكلية للمحور ككل، والذي يحسب من خلال أخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات المتمثل في معامل ألفا كرونباخ لكل محور، ويتضح من نتائج اختبار صدق الاتساق الداخلي أن درجة الاتساق بين عبارات كل جزء من الأجزاء عالية، ما يدل على أن المحاور صادقة لما وضعت لقياسه وذلك بنسبة 92,03%.

5. التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة ومتغيراتها:

استهلت استمارة الاستبيان بمجموعة من الأسئلة التي تتعلق بالآتي: بالنسبة للجنس ووفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS، فإن مفردات عينة الدراسة حسب الجنس تقدر بنسبة 77 % من أفراد العينة ذكور، في حين تقدر نسبة الإناث 23 %. أما العمر فإن نسبة 9,2% من أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم بين (15 و30) سنة، وهي أقل نسبة من حيث العمر ويعود ذلك كون أغلبية أفراد هذه الفئة من المجتمع تفتقر إلى امتلاك أي نوع من المداخيل يسمح لها بالتعامل مع البنك، بينما الذين تراوحت أعمارهم بين (30 و40) سنة يمثلون نسبة 48%، في حين بلغت نسبة 46% الأفراد الذين تراوحت أعمارهم بين (40 و50) سنة، أما في ما يتعلق بالأفراد الأكثر من 50 سنة فهم يمثلون نسبة 25% من إجمالي أفراد عينة الدراسة. أما المستوى التعليمي فإن أغلبية أفراد العينة كانوا من المستوى الجامعي حيث بلغ نسبة 96%، وذلك راجع كونهم يتمتعون بفرص أكثر في الحصول على مداخيل ثابتة أو لأن للتعليم والتثقيف المالي دور في توجه الأفراد إلى التعامل بالمنظومة المصرفية، ليأتي بعدها المستوى الثانوي بنسبة 21%، بينما المستوى المتوسط بلغ 14%، أما في ما يتعلق بالمستوى الابتدائي أو أقل من ذلك فهو يمثل نسبة منعدمة. أما فيما يخص الوظيفة فإن نسبة 20% من أفراد العينة تمثل أنشطتهم في أعمال حرة، في المقابل تمثل بنسبة 84,7% من أفراد العينة موظفين، والذي قد يكون سبب التعامل مع البنوك إلا فيما عدا حصولهم على الأجر. أما الدخل الشهري فإن نسبة أفراد عينة الدراسة الذين دخلهم أقل من 18000 دج يمثلون نسبة منعدمة، وهذا راجع إلى الدخل الضعيف الذي لا يسمح بدوره بفتح حساب توفير من جهة أو تغطية الضمانات والرهونات المطلوبة من جهة أخرى، والذين يتراوح دخلهم بين 18000دج و30000دج يمثلون نسبة 17%، في حين بلغت نسبة 52% الأفراد الذين تتراوح مداخيلهم بين 30000 دج و50000 دج، أما فيما يتعلق بالأفراد الأكثر دخلا في عينة الدراسة والذي يتجاوز 50000 دج فهم يمثلون نسبة 62 %. أما فيما يتعلق بمكان السكن فإن نسبة 12 % من أفراد العينة يقطنون في الريف، في المقابل تمثل بنسبة 90,8% من أفراد العينة يقطنون المدينة، وهذا راجع لعدم قرب وكالات البنوك من الأفراد والذي قد يستبعدون لأجل ذلك. وفيما يخص البنكي الإسلامي المتعامل معه فإن نسبة 67% من أفراد عينة الدراسة يتعاملون مع بنك البركة، في حين الذين يتعاملون مع مصرف السلام يمثلون نسبة 32,1 % من إجمالي أفراد العينة. وقد كانت مدة التعامل الأقل من 5 سنوات الأعلى نسبة والمقدرة بنسبة 72,5 % من أفراد عينة الدراسة، بينما الذين تراوحت مدة تعاملهم بين (5 و10) سنوات فيمثلون نسبة 30 %، في حين بلغت نسبة 6 % الأفراد الذين تراوحت مدة تعاملهم مع البنك أكثر من 10 سنوات. وأخيرا طبيعة الحساب البنكي فإن أغلبية أفراد العينة يملكون حساب جاري لدى

البنك والتي تمثل نسبة 71%، والذين يملكون حساب توفير فيمثلون بنسبة 19,8%، بينما تبلغ 2,3 % من الأفراد مالكي ودائع لدى البنك، أما في ما يتعلق بالأفراد الذين يملكون حساب جاري بالإضافة إلى امتلاكهم ودائع يمثلون نسبة 9 % من إجمالي أفراد العينة. أما فيما يخص التحليل الوصفي للإجابات، فلابد من تحديد أوزان فقرات محاور الدراسة (الأهمية النسبية) المعبر عنها في محاور الاستبيان، وبعد ذلك القيام بتحديد قيمة الوسط المرجح ودرجة الموافقة المقابلة له، علما أنه تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي. وهو ما سيتم عرضه في الجدول الآتي:

الجدول رقم 04: " المؤشرات الإحصائية الخاصة بعبارات التمويل الإسلامي"

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التحقق
1	التعامل بصيغ التمويل المعمول بها في البنوك الإسلامية أكثر قبولا مقارنة بالتمويل التقليدي القائم على الفائدة.	4.39	0.729	عالية جدا
2	خضوع صيغ التمويل الإسلامي للضوابط الشرعية وخلوها من الربا يشجع على استقطاب الأموال المكتنزة وإعادة توزيعها واستثمارها.	4.52	0.573	عالية جدا
3	تعتقد أن الدفعة الأولى (هامش الجدية) من سعر المنتج تقلل من التعامل مع البنك.	3.52	1.055	عالية
4	الحصول على التمويل المطلوب يكون بتقديم ضمانات ورهونات مقبولة.	3.92	0.953	عالية
5	صيغة المرابحة من أكثر الصيغ طلبا لأنها أقل مخاطرة من حيث التعامل.	4.11	0.989	عالية
6	إجراءات تطبيق صيغة المرابحة أكثر ضمانا من جهة البنك والعميل.	4.03	0.036	عالية
7	تجنب استخدام الصيغ الأخرى باستثناء المرابحة نتيجة النقص في المعرفة الكافية بهذه الصيغ.	3.68	0.871	عالية
8	السياسات المنتهجة من قبل البنك تشجع على التعامل بصيغة المرابحة أكثر من الصيغ الأخرى.	3.97	0.813	عالية
9	صيغة الإجارة تعطي تحفيزات للمتعاملين من خلال امكانية التمليك بعد الإجارة.	3.99	0.818	عالية
10	في صيغة الاجارة لا يتم فرض غرامة في حال التأخير أو عدم القدرة على السداد في الآجال المحددة.	3.68	1.131	عالية
11	في صيغة الإجارة يتحمل المؤجر انخفاض قيمة الأصل في السوق بعد الاتفاق مع المستأجر.	3.56	1.046	عالية
12	يتم تقاسم المستأجر والمؤجر في صيغة الإجارة كافة مصاريف الصيانة للعين المؤجرة وفق ماهو منصوص عليه في العقد.	3.53	1.217	عالية
13	يمكن تمديد المدة في صيغة السلم في حال العجز عن توفير السلعة في وقتها المحدد.	3.67	1.034	عالية
14	في صيغة السلم يمكن تفادي دفع عوض مقابل التأخير في	3.94	0.848	عالية

	حالة عدم توفير السلعة			
15	صيغة السلم تسمح بالبيع بالوكالة لطرف ثالث نيابة عن مالك السلعة بمجرد حلول الوقت المتفق عليه للبيع.	3.46	1.010	عالية
16	تعتمد صيغة السلم تمديد المدة المتفق عليها دون تأجيل دفع الثمن لتفادي الوقوع في العجز لصاحب السلعة.	3.74	0.790	عالية
17	للمستصنع الحق في اختيار طريقة دفع التكلفة الكلية للمصنوع	3.81	0.970	عالية
18	لا يجب على المستصنع المساهمة في توفير المواد الأولية الداخلة في عملية الصنع أو حتى جزء منها مع الاحتفاظ بحق اختيار نوعيتها.	3.47	1.025	عالية
19	في صيغة الاستصناع الحق بمساهمة طرف ثالث في الشيء المصنوع بطلب من الصانع، دون دخوله بين طرفي العقد.	3.67	0.779	عالية
20	في صيغة الاستصناع، من حق المستصنع الإشراف على عملية الصنع من طرف الصانع.	3.70	0.950	عالية
	التمويل الإسلامي	3.8153	0.40091	عالية

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

يتضح من الجدول أن المعدل العام لعبارات محور التمويل الإسلامي يمثل قيمة إحصائية تقدر بـ 3.81 وبانحراف معياري قدره 4,0091، مما يدل على وجود تشتت منخفض للقيم عن متوسطها الحسابي، وبهذا فهو يقع عند مستوى الموافقة بدرجة عالية. أما فيما يخص التحليل الوصفي للشمول المالي فإنه يستلزم تحليل عبارات المحاور الأساسية له والمتمثلة في الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية ، وجودة الخدمات المالية التي بدورها مقسمة إلى محاور فرعية وهي: حماية المستهلك، التثقيف المالي، الراحة والسهولة والقدرة على تحمل التكاليف، وهو ما سيتم توضيحه في الجدول الآتي:

الجدول رقم 05: " المؤشرات الإحصائية الخاصة بعبارات الشمول المالي"

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التحقق
1	تتحمل أعباء السفر للتنقل إلى البنك الإسلامي الذي تتعامل معه في ولاية أخرى.	3,80	1,195	عالية
2	إن توفر البنك على عدد كافي من الفروع يسمح بالوصول للخدمات البنكية.	4,20	1,107	عالية جدا
3	هناك صرافات آلية للبنك كافية تسهل عملية سحب الأموال، خصوصا خارج أوقات العمل الرسمية.	3,70	1,359	عالية
4	سلوك موظفي البنك وتعاملاتهم يسهل الوصول إلى الخدمات البنكية.	3,82	1,082	عالية
5	يعد استخدام الهاتف كأداة في التعاملات البنكية يسهل من الوصول للخدمات البنكية.	3,92	1,192	عالية
6	إن الموقع الالكتروني للبنك سهل التصفح ويحوي متطلبات الوصول للخدمات	3,56	1,312	عالية

	البنكية.			
	الوصول إلى الخدمات المالية	3,83	0,771	عالية
7	هناك سهولة في استخدام خدمات الدفع غير النقدية عن طريق الشيكات بطاقات الائتمان.	3.94	0.959	عالية
8	يؤثر مستواك التعليمي على استخدامك للخدمات البنكية.	3.68	1.254	عالية
9	تعيق الرسوم البنكية استخدامك للخدمات البنكية المتاحة.	3.54	0.963	عالية
10	يؤثر اشتراط بعض الوثائق على استخدامك للخدمات البنكية المتاحة.	3.76	0.999	عالية
11	يؤثر استخدام اللغة الأجنبية في مختلف الوثائق البنكية على استخدامك للخدمات البنكية المتاحة.	3.44	1.484	عالية
	استخدام الخدمات المالية	3.6733	4.60	عالية
12	إن وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوي يضبط العلاقة بين المتعاملين والبنك.	3.88	1.000	عالية
13	يمكنك تقديم شكوى للبنك بسبب أي معاملة غير قانونية من قبل احد الموظفين في البنك.	3.98	0.972	عالية
14	وجود صندوق تأمين الودائع بالبنك يمنحك الثقة لإيداع أموالك لديه.	3.76	1.358	عالية
15	يقدم موظفو البنك إجابات كافية وافية لاستفسارات المتعاملين.	3.50		عالية
16	القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع طرق الاحتيال والممارسات غير العادلة.	3.45		عالية
	حماية المستهلك	3.7145	5.00	عالية
17	لديك المعارف المالية اللازمة وكذا القدرة على التخطيط وموازنة دخلك.	3.92		عالية
18	تعرف المصطلحات المالية الأساسية مثل المعدل، المخاطرة، التضخم والتنويع.	3.46		عالية
19	تعتقد أنه من الضروري إعداد ميزانيك التقديرية لكل شهر .	3.98		عالية
20	الحصول على المعلومات الخاصة بعملية التمويل يكون في التوقيت المناسب خلال المراحل التعاقدية.	3.54		عالية
21	تتلقى معلومات واضحة من البنك تعطيك الدراية الكافية حول الخدمات المالية المقدمة.	3.56		عالية
	التثقيف المالي	3.6901	5.00	عالية
22	في حالة الأزمات المالية تلجأ للاقتراض من الأقارب والأصدقاء.	4.13	1.055	عالية
23	في حالة الأزمات المالية تلجأ للاقتراض من البنك.	2.74	1.417	متوسطة
24	هناك شعور بالرضا تجاه البنك وموظفيه والخدمات المقدمة.	3.50	0.956	عالية
25	توصف تكلفة ورسوم الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك بالمقبولة	2.95	1.069	متوسطة
26	يعتبر متوسط الوقت الذي يقضيه العميل في الاصطفاف في البنك طويل.	3.32	1.236	متوسطة
27	يعتبر متوسط تكلفة التحويلات المالية مقبولة .	3.37	0 .938	متوسطة
	الراحة والسهولة والقدرة على تحمل التكاليف	3.3346	4.50	متوسطة
	الشمول المالي	3.6373	4.2796	عالية

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

يتضح من الجدول أن المعدل العام لعبارات محور الشمول المالي يمثل قيمة إحصائية تقدر بـ 3.63 وبانحراف معياري قدره 4,2796، مما يدل على وجود تشتت منخفض للقيم عن متوسطها الحسابي، وبهذا فهو يقع عند مستوى الموافقة بدرجة عالية.

6. اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج:

أ. إعتدالية توزيع البيانات: يستخدم في اختبار الفرضيات الأساليب الإحصائية التي تشترط اختباراتها المعلمية أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، لذا سيتم الاعتماد على معاملي الالتواء والتفلطح. والجدول الآتي يوضح التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم 06: " التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة"

متغيرات الدراسة	معامل الالتواء	معامل التفلطح
التمويل الإسلامي	0.595	-0.009
الشمول المالي	-0.037	-0.530

المصدر: من إعداد الباحثتين وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

يعبر معاملا الالتواء والتفلطح عن التوزيع الطبيعي، حيث تكون بيانات الدراسة موزعة طبيعيا وفق معامل الالتواء إذا كانت قيمها بين قيم الأساس (-1) و1، في حين تكون قيمها مقبولة لمعامل التفلطح إذا كانت محصورة بين (-3) و3، ويوضح الجدول أن مختلف محاور وأجزاء الدراسة المعبرة عن متغيراتها تتبع التوزيع الطبيعي بأحد المعاملات أو كليهما وعليه فكل من معاملا الالتواء والتفلطح أثبتا اعتدالية التوزيع.

ب. اختبار الفرضيات الفرعية:

الجدول رقم 07: " تحليل تباين خط الانحدار للفرضيات الفرعية "

المتغير المستقل	المتغير التابع	ثابت الانحدار b	معامل الانحدار a	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة t المحسوبة	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة sig
التمويل الإسلامي	الوصول إلى الخدمات المالية	0.666	0.822	0.419	0.169	5.243	27.489	0.000
	استخدام الخدمات المالية	2.555	0.293	0.191	0.036	2.208	4.873	0.029
	حماية المستهلك	0.263	0.905	0.467	0.218	5.998	35.978	0.000
	التثقيف المالي	1.042	0.694	0.435	0.189	5.489	30.134	0.000
	الحماية والراحة	1.868	0.384	0.280	0.079	3.316	10.994	0.001

المصدر: من إعداد الباحثتين وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

يوضح الجدول أعلاه نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي استخدم لتحديد العلاقة بين التمويل الإسلامي والوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية من خلال فروعها وهي: حماية المستهلك والتثقيف المالي الراحة والسهولة والقدرة على تحمل التكاليف كأحد متغيرات الشمول المالي وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، أي أن كل الفرضيات الفرعية محققة، حيث

كان معامل الارتباط لأغلبهم عند المستوى المتوسط أي في حدود 50%، والذي يدل على وجود ارتباط بين المتغيرات محل الدراسة بقابلية تفسيرية تقدر بـ 21.8% في أفضلها، وقد أظهر اختبار F بأنه لا توجد فروق معنوية وهو يدل بأن نموذج الانحدار ذو دلالة إحصائية. وقد كان مستوى الدلالة في كل الفرضيات أقل من مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$).

ج. اختبار الفرضية الرئيسية:

- الفرضية العدمية: " لا يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمويل الإسلامي والشمول المالي لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام".

- الفرضية البديلة: " يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمويل الإسلامي والشمول المالي لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام".

والجدول الآتي يوضح تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الرئيسية:

الجدول رقم 08: " تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الرئيسية"

المتغير المستقل	المتغير التابع	ثابت الانحدار b	معامل الانحدار a	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة t المحسوبة	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة sig
التمويل الإسلامي	الشمول المالي	1,278	0,618	0,579	0,336	8,071	65,139	0.000

المصدر: من إعداد الباحثتين وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي Spss.

يتضح من الجدول أعلاه وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التمويل الإسلامي والشمول المالي عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) ، حيث بلغ معامل الارتباط 57,9 % وهو ارتباط قوي، وتوضح قيمة t عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة، في حين بلغ معامل التحديد 33,6 %، كما أظهر اختبار f بأن النموذج وبشكل عام ذو دلالة إحصائية، حيث قدر مستوى الدلالة ب sig=0,000 وهو أقل من مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$). ووفقا للنتائج السابقة ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة الآتية: **"يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمويل الإسلامي والشمول المالي لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام".**

ويمكن كتابة العلاقة بين المتغير المستقل التمويل الإسلامي والمتغير التابع الشمول المالي في شكلها الرياضي من خلال المعادلة الخطية للانحدار الخطي كما يلي:

$$Y = 1,278 + 0,618\ X$$

حيث يمثل: Y : الشمول المالي. X : التمويل الإسلامي.

الخاتمة

حاولت هذه الدراسة إعطاء صورة أكثر وضوحا على مدى مسايرة القطاع المصرفي الإسلامي في الجزائر للتطورات والمتغيرات في الوقت الراهن، وهل تعكس بدورها الأهداف المسطرة مسبقا وفق الخطط الموضوعة بداية النشاط المصرفي، ومراعاة مبادئ وثقافة المجتمع وضمان تعاملات مالية تستقطب أغلب الفئات المستهدفة في العملية التمويلية، وهو ما سيتم تلخيصه من خلال مجموعة من النتائج الآتية:

– التعامل بصيغ التمويل المعمول بها في البنوك الإسلامية الجزائرية أكثر قبولا مقارنة بالتمويل التقليدي القائم على الفائدة

– المبالغة في استخدام صيغة المرابحة في العملية التمويلية و إهمال باقي الصيغ الأخرى من طرف البنوك الإسلامية عموما والجزائرية منها على وجه الخصوص، يكرس انعدام التوازن في توزيع التوظيفات بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

– تقلل الدفعة الأولى من العملية التمويلية المتمثلة في هامش الجدية من سعر المنتج التعامل مع البنوك الإسلامية في الجزائر.

– مستويات التثقيف المالي في المنطقة العربية لا تزال ضعيفة نسبيا، لذا لا بد من تضافر الجهود لنشر الوعي المالي في المنطقة.

– وجود قوانين ولوائح تضبط العلاقة التعاقدية بين المتعاملين والبنك، وتضمن حقوق الطرفين في حالة وجود منازعات أو شكاوى عند الإخلال بأي بند من بنود العقد. خاصة بعد وضع إطار قانوني واضح يقر بالمعاملات الإسلامية سنة 2019، ومحاولة ممارسة أحد البنوك العمومية للعمل المصرفي الإسلامي.

– اشتراط بعض الوثائق الإدارية في العملية التعاقدية يؤدي إلى الحد من زيادة استقطاب المتعاملين واستخدامهم للخدمات المالية المتاحة.

– للحصول على التمويل المطلوب في البنوك الإسلامية الجزائرية يجب تقديم ضمانات ورهونات مقبولة، مما يؤدي إلى عجز العديد من طالبي التمويل على توفير ذلك خصوصا من ذوي الدخل المحدود.

انطلاقا من النتائج السابقة سيتم تقديم جملة من التوصيات التي يمكن تلخيصها في ما يأتي:

– على السلطة النقدية في الجزائر أن تولي القدر الكافي من الاهتمام في تطوير وتوسيع أكثر للسوق المالية الإسلامية.

– على البنوك الإسلامية في الجزائر وضع إستراتيجية مالية تأخذ بعين الاعتبار حاجات المتعاميلن، وكذا تطوير العمليات التمويلية التي تنعكس على استمرارية زيادة التوسع والتنامي ضمن القطاع المصرفي.

– ضرورة اهتمام القطاع المصرفي في الجزائر بصيغ التمويل عن طريق المشاركة وتحسين استراتيجيها في التعامل وفق هذا النوع من الصيغ باعتبارها طرفا في العملية التمويلية.

– مراعاة الشروط والضوابط الشرعية في التعاملات المالية الإسلامية المراد تكييفها حسب الصيغ المعاصرة، وضرورة التدقيق والتحقق من عدم اجتماع عقدين في عقد واحد كونه يبطل العملية التعاقدية.

– على البنوك الإسلامية في الجزائر العمل على استقطاب أكبر عدد من المتعاملين، وذلك بالتقليل من قيمة التكلفة والرسوم على الخدمة وإعطاء مجال أوسع للمتعامل من أجل الوصول إلى خدمات مالية أفضل من خلال الزيادة في عدد الفروع لتغطية مختلف النقاط والمناطق عبر تراب الوطن.

– على البنك المركزي الجزائري التركيز أكثر على توسيع وتطوير المؤسسات المالية الرسمية ومحاولة القضاء على المؤسسات المالية غير الرسمية أو التقليص منها، التي بدورها تعيق تعزيز الشمول المالي، وذلك لامتصاص الكتلة النقدية وزيادة الفرص التمويلية.

– على واضعي السياسات المالية والنقدية إصدار تشريعات وإتباع طرق تنظيمية تشجع على تطوير المنتجات المالية التي بدورها تلبي احتياجات المتعاملين من ذوي الدخل المنخفض، وللعمل على إتباع منهج شامل يضمن جودة الخدمات من خلال الشفافية في تسعيرها وحماية حقوق المستهلك.

– العمل على ترسيخ الثقة والشفافية عن طريق تفادي كل أنواع الإقصاء أو الحرمان المالي لبعض شرائح المجتمع بسبب التعاملات المالية القائمة على الفائدة، من خلال تقديم التسهيلات الممكنة للاستفادة من فرص تمويلية أكثر وفق ضوابط وأسس الشريعة الإسلامية.

قائمة المراجع:

- أحمد محمد توفيق النعيمي زهراء. (2017). تحليل مؤشرات الإشتمال المالي للقطاع المصرفي العربي. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 4 (العدد 40).
- الأمين حلموس، ونسرين كزيز. (جوان 2017). بيع المرابحة للآمر بالشراء دراسة في: المفهوم، الإجراءات، الضوابط الشرعية. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة ، 1 (1).
- إدارة الإفتاء. (2019). تسهيل في فقه المعاملات (الإصدار الطبعة الأولى). الكويت: وحدة البحث العلمي.
- آسيا سعدان، ونصيرة محاجبية. (2018). واقع الشمول المالي في المغرب العربي–دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب. المجلة العربية في الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 10 (العدد 03).
- إيمان بوقرة. (2018). واقع وآفاق الاشتمال المالي في الأردن. مجلة دفاتر اقتصادية ، المجلد 10 (العدد 2).
- برنيه وآخرون يسر. (2019). الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب. صندوق النقد العربي ومجلس المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.
- حلموس الأمين، كزيز نسرين. (جوان 2017). بيع المرابحة للآمر بالشراء: دراسة في المفهوم، الإجراءات، الضوابط الشرعية. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة. المجلد 1 (العدد 1).
- صالح ذهب، وبن مولود وثيق. (أوت 2020). دور الوقف ف التنمية المحلية في ولاية الوادي (دراسة تطبيقية). مجلة رؤى اقتصادية. المجلد 10 (العدد 01).

- صورية شنبي، والسعيد بن لخضر. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد 03 (العدد02).
- عبدالله إسحاق محمد. (15-16 جوان2010). التمويل الشخصي وتطبيقاته في البنوك الإسلامية والتقليدية. المؤتمر الدولي للمصارف والمالية الإسلامية التقاضي عبر الحدود. ماليزيا: الجامعة العالمية الإسلامية.
- محمد الأمين ولد عالي. (2011). التنظيم الفقهي والتنظيم القانوني للسوق المالية الإسلامية وعلاقة ذلك بمقاصد الشريعة (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت: دار ابن حزم.
- موسى سعداوي، و محمد بولعسل. (يومي 20-21 ماي 2013). دور صندوق الزكاة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي الغير ربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر. الجزائر: جامعة سعد دحلب، البليدة.
- ناصر سليمان. (2002). تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية (الإصدار الطبعة الأولى). غرداية، الجزائر: جمعية التراث.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2015). معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات. المملكة العربية السعودية: دار اليمان للنشر والتوزيع.
- وائل محمد عربيات. (2009). المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار الثقافة.
- وليد بقاش، و عمر بن دادة. (2019). حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى التمويل في ظل التمايز بين مصادر التمويل التقليدية والإسلامية. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، المجلد 4 (العدد 1).
- بنك البركة الجزائري. تاريخ الاسترداد 2021، من https://www.albaraka-bank.com/
- مصرف السلام الجزائر. تاريخ الاسترداد 2021، من
- https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html